الأرقام تعكس ارتفاع كفاءة توظيف السيولة لدى البنوك واستفادتها من تنوع مصادر التمويل المتاحة

83,2 مليار دينار محفظة البنوك التمويلية.. و80,4 مليار دينار قاعدة الودائع

أحمد مغربي

يواصل القطاع المصرفي الكويتي تأكيد مكانته كأحد أكثر القطاعات الاقتصادية متانة واستقرارا في المنطقة، مستفيدا من قوة البيئة الرقابية والمالية التي يتمتع بها، ومن قدرته على التكيف مع مختلف المتغيرات الاقتصادية والإقليمية والدولية، إذ عكس أداء البنوك خلال الربع الأول من العام استمرار الزخم في النشاط المصرفي، مدعوما بارتفاع الطلب على التمويل وتوسع الأنشطة الاقتصادية والاستثمارية، بما يعزز دور الجهاز المصرفي في دعم النمو الاقتصادي وتوفير السيولة اللازمة لمختلف القطاعات.

ويكتسب هذا الأداء أهمية خاصة في ظل بيئة إقليمية اتسمت بارتفاع مستويات التوتر الجيوسياسي، خلال الشهر الأخير من الربع الأول لاسيما مع تصاعد تداعيات المواجهة العسكرية بين الولايات المتحدة وإسرائيل من جهة وإيران من جهة أخرى، وما صاحبها من مخاوف بشأن انعكاساتها المحتملة على الأسواق المالية والاستثمارية وحركة التجارة الإقليمية، إلا أن المؤشرات المصرفية أظهرت أن القطاع المصرفي الكويتي حافظ على وتيرة نموه واستمر في التوسع الائتماني دون تسجيل تأثيرات جوهرية على نشاط التمويل، الأمر الذي يعكس قوة المراكز المالية للبنوك المحلية وقدرتها على مواصلة دعم الاقتصاد حتى في أوقات عدم اليقين.

وتشير التطورات إلى أن الطلب على التمويل ظل مدعوما باستمرار تنفيذ المشروعات الاقتصادية والتنموية، إلى جانب توسع أنشطة القطاع الخاص وارتفاع احتياجات الشركات والأفراد للتمويل، وساعدت التوجهات النقدية وتراجع مستويات أسعار الفائدة مقارنة بالفترات السابقة على تعزيز جاذبية الاقتراض وتحفيز النشاط الاقتصادي، ما انعكس على نمو المحافظ التمويلية للبنوك واستمرار تدفق الائتمان إلى مختلف القطاعات الإنتاجية والاستهلاكية.

وفي المقابل، واصلت البنوك تعزيز قواعدها التمويلية من خلال استقطاب المزيد من الودائع وتنويع مصادر التمويل، الأمر الذي وفر مستويات مريحة من السيولة ومكنها من مواصلة التوسع في الإقراض مع الحفاظ على مؤشرات مالية قوية، ويؤكد ذلك أن الجهاز المصرفي الكويتي لا يزال يؤدي دوره التقليدي كمحرك رئيسي للنشاط الاقتصادي، وقناة أساسية لتمويل الاستثمارات والمشروعات، فضلا عن دوره في دعم خطط التنمية والتوسع الاقتصادي التي تشهدها البلاد.

وتبرز هذه النتائج قدرة القطاع المصرفي على العمل بكفاءة في بيئة تتسم بالتحديات والمتغيرات المتسارعة، حيث أثبتت البنوك الكويتية مرونة عالية في إدارة المخاطر والحفاظ على جودة أصولها واستدامة نموها، كما تعكس ارتفاع ثقة العملاء والمستثمرين في المؤسسات المصرفية المحلية، وهو ما يشكل عاملا مهما في دعم الاستقرار المالي وتعزيز قدرة الاقتصاد الكويتي على تحقيق معدلات نمو مستدامة خلال الفترة المقبلة.

وفنيا، تجاوزت محفظة التمويل المجمعة للقطاع المصرفي قاعدة ودائع العملاء بشكل طفيف، وهو أمر يعكس ارتفاع كفاءة توظيف السيولة لدى البنوك واستفادتها من تنوع مصادر التمويل المتاحة، في حين ظلت محفظة القروض أقل من إجمالي قاعدة الودائع، ما يشير إلى استمرار تمتع القطاع بمستويات سيولة مريحة وقدرة جيدة على دعم النمو الائتماني.

وتشير تفاصيل المركز المالي للبنوك الكويتية كما في نهاية شهر مارس من عام 2026، إلى أن الموجودات المجمعة للبنوك نهاية شهر مارس 2026 بلغت حوالي 140,9 مليار دينار، وبنسبة نمو 11,8٪ على أساس سنوي، حيث بلغت موجودات بنك الكويت الوطني 46,1 مليار دينار أي ما يعادل 32,7٪ من قاعدة موجودات البنوك وبنسبة نمو 10,7٪ على أساس سنوي، بينما بلغت قاعدة موجودات بيت التمويل الكويتي نهاية شهر مارس 2026 حوالي 43,46 مليار دينار، حيث ارتفعت موجودات طبيت التمويل على أساس سنوي بنسبة 18,2٪ وشكلت موجوداته 31٪ من اجمالي موجودات قطاع البنوك.

وبلغت موجودات بنك بوبيان 10,4 مليارات دينار وبنسبة نمو 6,6٪ على أساس سنوي، أما بنك برقان وبنك الخليج فقد بلغت موجوداتهما 9,53 مليارات وبنسبة نمو 10,5٪ و8 مليارات دينار، على التوالي.

محفظة القروض

وبالنسبة لمحفظة القروض ومديني التمويل فقد بلغ اجمالي المحفظة التمويلية للقطاع المصرفي نهاية شهر مارس 2026 حوالي 83,2 مليار دينار (ما يعادل 59٪ من موجودات القطاع موظفة في القروض) مرتفعة بنسبة 10,2٪ على أساس سنوي ما يعادل زيادة قيمتها 7,7 مليارات دينار، حيث من الملاحظ تسارع معدلات النمو نتيجة انخفاض أسعار الفائدة في الفترة الأخيرة وزيادة الطلب على التمويل للمشاريع الاقتصادية والقطاع الخاص والأفراد والتمويل الاستهلاكي.

واستمر بنك الكويت الوطني في الصدارة بمحفظة قروض هي الأكبر حيث بلغت 27,3 مليار دينار نهاية شهر مارس 2026 وبنسبة نمو 10,9٪ على أساس سنوي وشكلت 32,8٪ من محفظة قروض القطاع المصرفي، وسجلت محفظة التمويل لدى بيت التمويل الكويتي حوالي 21,83 مليار دينار، وارتفعت على أساس سنوي بنسبة 13,2 وشكلت 26,2٪ من اجمالي محفظة التمويل للقطاع البنكي.

وبلغت محفظة مدينو التمويل لبنك بوبيان 7,82 مليارات دينار وبنسبة نمو 7,5٪ عن نهاية شهر مارس من عام 2025 وهي في نمو مستمر في السنوات الأخيرة، أما بنك الخليج فقد بلغت محفظة قروضه نحو 6,2 مليارات دينار، مسجلة ارتفاعا على أساس سنوي بنسبة 10٪، بينما كان النمو الأعلى من نصيب محفظة قروض بنك الكويت الدولي (KIB) التي ارتفعت بنسبة 16,8٪ لتسجل 3,37 مليارات دينار.

ومن جهة قاعدة مصادر التمويل للبنوك والتي تتمثل بقاعدة ودائع العملاء فقد بلغت نهاية شهر مارس 2026 حوالي 80,4 مليار دينار وبنسبة نمو على أساس سنوي 8,6٪ بالمقارنة مع نهاية شهر مارس 2025 وقد تصدر الوطني من حيث قاعدة ودائع عملائه حث بلغت 25,9 مليار دينار مرتفعة بنسبة 10٪ في الربع الأول من عام 2026 وعلى أساس سنوي، أما بيت التمويل الكويتي فقد بلغت ودائع العملاء لديه 21,44 مليار دينار، مرتفعة بنسبة 10,1٪ واحتفظ بنك بوبيان بقاعدة ودائع عملاء بحوالي 8,24 مليارات دينار وبنسبة نمو على أساس سنوي بلغت 4,5٪، بينما بلغت ودائع العملاء لدى بنك الخليج 5 مليارات دينار وبنسبة نمو 11٪ وودائع عملاء بنك برقان 6 مليارات دينار مرتفعة بنسبة 12,6٪.

أما اجمالي قاعدة الودائع والتي تتضمن بالإضافة إلى ودائع العملاء الودائع لدى البنوك والمؤسسات المالية فقد بلغت 111,3 مليار دينار للقطاع المصرفي نهاية شهر مارس 2026 مرتفعة بنسبة 11٪ على أساس سنوي.

طرح العديد من المناقصات لتنفيذ واستكمال البنية التحتية بالمدن الجديدة

«بيت التمويل»: تقدم ملموس في إنجاز بعض المشاريع الإسكانية

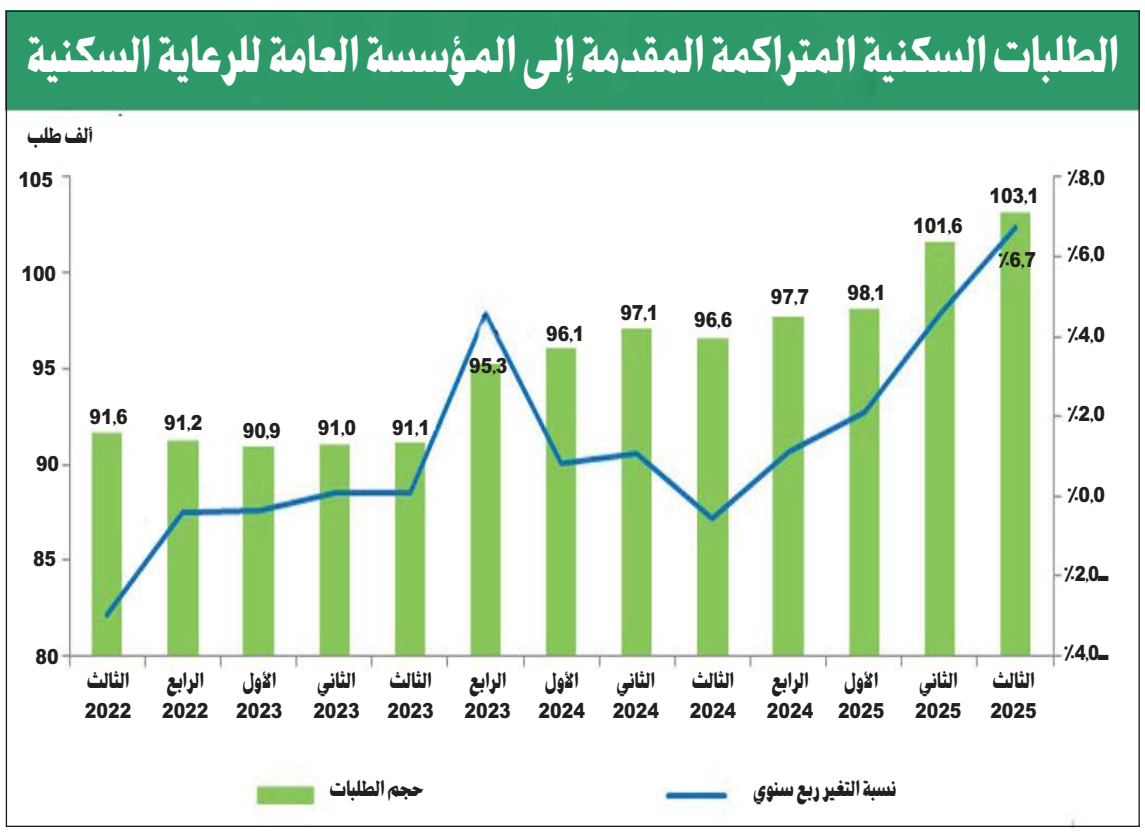

ذكر تقرير عقاري صادر عن بيت التمويل الكويتي أن المؤسسة العامة للرعاية السكنية تواصل تلبية طلبات المواطنين في الحصول على سكن ملائم. ووفق آخر تقرير عن مشروعات المؤسسة الإسكانية في يوليو 2025، يصل عدد الطلبات الإسكانية القائمة إلى 103,1 ألف طلب، بزيادة 6,7٪ على أساس سنوي، وقد تعود تلك الزيادة إلى حرص المواطنين على الاستفادة من قانون التمويل العقاري المرتقب، وتمكنت المؤسسة وفقا لآخر تقرير متاح في يونيو 2025 من إنشاء عدد كبير من القسائم السكنية التي صدر لها إذن بناء منها قسائم وزعت بالفعل على مستحقيها وأخرى جاهزة للتسليم، كما في مدينة المطلاع التي سلمت المؤسسة فيها نحو 27,7 ألف قسيمة، إضافة إلى 28,3 ألف قسيمة تعد جاهزة للتسليم، كما سلمت المؤسسة ما يزيد على 3,2 ألف قسيمة في جنوب عبدالله المبارك ونحو 3,3 ألف قسيمة جاهزة للتسليم بالمنطقة، إضافة إلى حوالي 1,4 ألف قسيمة سلمت في خيطان، بجانب أكثر من 1,4 ألف قسيمة جاهزة للتسليم بالمنطقة.

وتخطط المؤسسة العامة للرعاية السكنية وفقا لآخر تقرير تنفيذ 217 مبنى من المباني العامة المخطط بناؤها في 7 مدن سكنية منها 92 مبنى عاما في مدينة المطلاع السكنية و31 مبنى عاما تحت التنفيذ في جنوب عبدالله المبارك و17 مبنى عاما في مدينة جنوب صباح الأحمد إضافة إلى 74 مبنى عاما في مشروع المساكن الميسرة، بجانب 3 مبان عامة تحت التنفيذ في خيطان الجنوبي ومدينتي جابر الأحمد وسعد العبدالله، كما تواصل جهودها في توزيع المشاريع السكنية في عدة مدن منها مشروع مدينة جنوب سعد العبدالله الذي يضم 24,508 وحدة سكنية تمكنت المؤسسة من توزيع 16,643 وحدة في المشروع وتخصيص أكثر من 7 الأف وحدة وفي مدينة سعد العبدالله ومشروع تيماء والصليبية لأصحاب الطلبات الإسكانية، وفق آخر تقرير صدر عن المؤسسة.

وقد أحرزت المؤسسة خلال الربع الأول من 2026 تقدما ملموسا في إنجاز بعض المشاريع المخطط لها، كما أعلنت عن طرح العديد من المناقصات لتنفيذ واستكمال البنية التحتية في المدن الجديدة منها مناقصة مشروعات الطرق في مدينة المطلاع إضافة إلى مناقصة إنجاز منظومة المرافق والخدمات العامة في مدينة جنوب صباح الأحمد بمدد تنفيذ تبلغ 900 يوم لكل منها. كما طرحت المؤسسة خلال الربع الأول مناقصات إنشاء 10 أبراج مياه ضمن مشروع المساكن الميسرة، وتبلغ مدة تنفيذ المشروع 36 شهرا على مراحل متعددة لتعزيز البنية التحتية للمشروعات السكنية.

وقد وقعت المؤسسة خلال الربع الأول 2026 بعض العقود الجديدة لتوريد وتمديد الكيبلات الأرضية لتغذية محطات الكهرباء في مدينة جنوب صباح الأحمد بقيمة تقدر بنحو 36,5 مليون دينار يتم إنجازها في نحو ثلاث سنوات، إضافة إلى ما يجري العمل عليه لإنشاء 4 محطات تحويل رئيسية و40 محطة رئيسة بجهد كهربائي أقل قليلا لتوفير القدرة الكهربائية في المدن الجديدة، ومن المتوقع إنجاز الحزمة الأولى من المحطات الرئيسية في يوليو 2026، وقد حققت مشروعات الطرق الرئيسية في مدينة جنوب صباح الأحمد نسبة إنجاز تقترب من 76٪، كما أن عقود مشاريع البنية التحتية تحقق معدلات إنجاز متميزة أيضا يسبق بعضها الجدول الزمني المخطط لها.

وكانت المؤسسة قد وقعت بعض العقود في الربع الرابع 2025 لشراكة استثمارية لتطوير المدارس في مدينة جابر الأحمد السكنية بتكلفة تقدر بحوالي 8,9 ملايين دينار. وتكمل المؤسسة تنفيذ مشروعات البنية التحتية في مشروع مدينة سعد العبدالله الإسكاني، والتي تقدر قيمتها بحوالي 345 مليون دينار بنسبة إنجاز فعلية تفوق النسبة التعاقدية، ويلاحظ أيضا تسارع ملموس في معدلات تنفيذ المشروعات المخططة وإنجازها في مدينة جنوب صباح الأحمد كذلك ومشروع المساكن الميسرة بما يفوق نسبة الإنجاز التعاقدي.

«بورصة الكويت» تشارك بمؤتمر البورصات الخليجية

بالتزامن مع يومها المؤسسي السابع عشر في لندن

نورة العبدالكريم

نعيم آزاد الدين

تشارك بورصة الكويت في فعاليات مؤتمر بورصات دول مجلس التعاون الخليجي الخامس، المنظم بالتعاون مع البنك الاستثماري البريطاني متعدد الجنسيات HSBC في العاصمة البريطانية لندن، والمقام يومي الاثنين والثلاثاء الموافق 8 و9 يونيو 2026، وذلك بالتزامن مع يومها المؤسسي السابع عشر.

تأتي هذه المشاركة في إطار جهود بورصة الكويت المستمرة لتعزيز حضورها الدولي، والترويج للفرص الاستثمارية الواعدة في سوق المال الكويتي، وتوسيع قنوات التواصل المباشر بين الشركات المدرجة والمستثمرين المؤسسيين العالميين. كما تكتسب هذه الخطوة أهمية رئيسية في ظل التحولات المتسارعة والتقلبات التي تشهدها الأسواق العالمية، مما يزيد من جاذبية الأسواق الخليجية التي تتمتع ببيئة تنظيمية راسخة ومرونة اقتصادية قادرة على جذب الاستثمارات طويلة الأجل.

كما يجمع المؤتمر، في نسخته الخامسة، كافة بورصات دول مجلس التعاون الخليجي، إلى جانب نخبة من الشركات والمؤسسات الاستثمارية العالمية، حيث ستركز النقاشات على مرونة اقتصادات دول مجلس التعاون، وقدرتها على التكيف مع المتغيرات الإقليمية والعالمية، إضافة إلى فرص التنويع القطاعي وتنويع فئات الأصول المتاحة أمام المستثمرين الباحثين عن انكشاف طويل الأجل على المنطقة. كما شهد المؤتمر أكبر حضور في تاريخه الممتد لخمس سنوات، جامعا مستثمرين مؤسسيين عالميين وشركات من منطقة الشرق الأوسط وجميع البورصات الخليجية.

ويجمع اليوم المؤسسي السابع عشر أربع شركات مدرجة ضمن السوق «الأول»، وهي: بورصة الكويت، وبنك الكويت الوطني، وشركة المباني، وشركة ميزان القابضة، في سلسلة من الاجتماعات المعمقة مع ممثلي أبرز المؤسسات الاستثمارية العالمية، من بنوك استثمارية رائدة، وشركات إدارة أصول، وصناديق سيادية وصناديق تقاعد دولية.

وخلال هذه الاجتماعات، ستقدم الشركات المشاركة عرضا شاملا لنتائجها المالية وخططها الاستراتيجية وتوجهاتها التشغيلية وتقاريرها للاستدامة المؤسسية، مما سوف يتيح للمؤسسات الاستثمارية قراءة معمقة ومباشرة للفرص والتحديات، ويوفر للشركات المدرجة منصة لتعزيز علاقاتها مع مجتمع المستثمرين الدوليين وتحقيق رؤية أعمق لاحتياجاتهم وأولوياتهم.

وتجدر الإشارة إلى أن بورصة الكويت لا تشارك في هذا الحدث بوصفها منظمة ومشغلة للسوق فحسب، بل بصفتها أيضا شركة مدرجة في السوق «الأول»، مما يجسد نموذجا لحوكمة السوق والالتزام بمعايير الشفافية والإفصاح عن أداء الشركة أمام المساهمين والمستثمرين المحتملين على حد سواء.

وبهذه المناسبة، صرحت نورة العبدالكريم، رئيس قطاع الأسواق لشركة بورصة الكويت، قائلة: تجسد مشاركتنا في المؤتمرات الاستثمارية والأيام المؤسسية والجولات الترويجية التزام بورصة الكويت بدورها المحوري في إبراز جانبية سوق المال الكويتي على خارطة الاستثمار العالمية، حيث تعد هذه الفعاليات منصة استراتيجية لإبراز المقومات التنافسية للسوق، وترسيخ مكانته كمركز مالي إقليمي يتميز بالشفافية والكفاءة. كما تشكل فرصة استراتيجية لتبادل الخبرات وتبني أفضل الممارسات العالمية، ما يعزز ثقة المستثمرين ويواكب تطلعاتنا نحو تطوير سوق مستدام ينسجم مع التحولات الاقتصادية العالمية.

وأضافت ان مشاركة بورصة الكويت في مؤتمر HSBC للبورصات الخليجية تأتي في مرحلة مهمة تشهد فيها أسواق المال الخليجية اهتماما متزايدا من المستثمرين الدوليين، مدفوعا بمرونة اقتصادات المنطقة وتوسع فرص الاستثمار فيها. ذلك ومن خلال اليوم المؤسسي السابع عشر، تواصل البورصة دعم الشركات المدرجة في بناء حوار مباشر وفعال مع المؤسسات الاستثمارية العالمية، بما يعزز مستويات الشفافية، ويدعم تدفق الاستثمارات المؤسسية، ويرسخ مكانة سوق المال الكويتي كوجهة استثمارية واعدة في المنطقة.

تعليقا على اجتماعات بورصة الكويت مع المساهمين المؤسسيين والمستثمرين المرتقبين، قال رئيس قطاع الشؤون المالية للشركة، نعيم آزاد الدين: تنسجم جهود بورصة الكويت المستمرة لتعزيز الشفافية وترسيخ التواصل المباشر والفعال مع المساهمين والمستثمرين المرتقبين مع أفضل المعايير الدولية التي تعتمدها أبرز البورصات العالمية، حيث نحرص على عرض نتائجنا المالية والتشغيلية بدقة ووضوح، مع توفير قنوات حوار فاعلة تمكن المساهمين والمؤسسات الاستثمارية من متابعة تطورات شركة بورصة الكويت وسوق المال الكويتي وخططه المستقبلية.

ويقام مؤتمر البورصات الخليجية للعام الخامس على التوالي بمشاركة ممثلين عن جميع بورصات دول مجلس التعاون الخليجي، ويعد أحد أبرز وأكبر الملتقيات المالية في المنطقة. ويتيح المؤتمر الفرصة لتعزيز التواصل مع المستثمرين الدوليين، إذ يجمع في رحابه سبع بورصات خليجية، ما يجعله منصة استراتيجية للتعاون وتبادل الخبرات واستعراض الفرص الاستثمارية المتاحة في أسواق المال الخليجية.

وقد افتتح المؤتمر الرئيس التنفيذي لمجموعة HSBC، جورج الحديري، حيث تمحورت النقاشات حول مرونة اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي وقدرتها على التكيف، إضافة إلى فرص التنويع القطاعي وتنويع فئات الأصول أمام المستثمرين العالميين الباحثين عن انكشاف طويل الأجل على المنطقة. كما عكست النقاشات التي شهدها المؤتمر كيفية استجابة الشركات وصناع القرار للمتغيرات المتسارعة من خلال تعزيز مرونة سلاسل الإمداد، وتطوير هياكل التمويل، وتوسيع الوصول إلى الأسواق، إلى جانب التركيز على التكنولوجيا والبنية التحتية الرقمية.